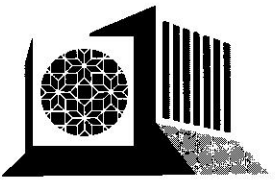

مجلـــــة

كلية الشـــريعة والـدراســـات الإســـلاميـة

العدد الثالث والعشرون ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

مناهج
تعليم العقيدة الإسلامية
ملاحظات نقدية

أ.د محمد عبدالله الشرقاوي
رئيس قسم أصول الدين
جامعة قطر
أستاذ الفلسفة الإسلامية ومقارنة الأديان
بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

مناهج تعليم العقيدة الإسلامية
ملاحظات نقدية

إن انشغالي بتدريس العقيدة الإسلامية، والتأليف فيها، والإشراف على أطروحات علمية تتعلق بها لمدد طويلة في جامعات عديدة؛ مصرية وسعودية وخليجية وفي شبه القارة الهندية، مكنتني من تكوين رؤية أو وجهة نظر عن مناهج التعليم والتأليف في العقيدة الإسلامية.

كما أتاحت لي الندوة العالمية الرصينة التي نظمها المعهد العالمي لوحدة المسلمين (الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا) فرصة طيبة للتعرف على جانب منها يتمثل في الملاحظات النقدية على مناهج تعليم العقيدة الإسلامية في بعض مناطق العالم الإسلامي وكيفية تطويرها و تحديثها.

أولاً : العقائد الإسلامية أصول وفروع:

لاحظنا الخلط أو عدم الحرص على التمييز الواضح بين الأصول و الفروع في العقائد ، من حيث ما يثبت به كل من الأصل والفرع وما يترتب على الإيمان أو عدم الإيمان بها.

لقد جاءت النظرة إلى العقائد كمية، فلم تحفل بكيفها أو نوعها أو وزنها وأهميّتها. ولو سئلنا: كيف نميّز أصول العقائد من فروعها؟! قلنا: إن الأصول هي ما ثبتت بدليل قطعي يقيني، أما الظن فلا يثبت به أصل من أصول العقيدة التي لابد فيها من اليقين والقطع؛ لأن الملاحظ أن الله تعالى قد ذم المشركين الذين يتبعون الظن في أمور العقيدة، فقال: (وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ

يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (النجم/٢٨) وقال في مقام آخر: (وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (يونس/١٤٨).. (و وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ) (الجاثية/٢٤) وقال تعالى في شأن اعتقاد النصارى في صلب المسيح عليه السلام:(مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ) (النساء/١٥٧)

وما كان الله تعالى ليذم المشركين وأهل الكتاب على اتباعهم الظن في موضع يتطلب فيه اليقين، ثم يسمح للمسلمين وحدهم أن يتبعوا في نفس المجال: الظن المذموم[1].

ولو نظرنا إلى العقائد الإسلامية بهذا المقياس لوجدنا أن الأصول التي يتوافر فيها هذا الشرط خمسة هي: الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. والدليل قوله تعالى (وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيدًا) (النساء/١٣٦) . ويرى بعض العلماء أن الإيمان بالقدر أصل قائم بذاته، لكن الإيمان بالقدر- في واقع الأمر – جزء من الإيمان بالله تعالى وعموم مشيئته ونفاذ قدرته. وجزء كل أصل يأخذ حكم أصله من الثبوت بدليل قطعي يقيني وغير ذلك من الأحكام والمقتضيات.

يرى بعض العلماء أن أصول العقائد ستة، لأنهم نظروا إلى حديث جبريل المشهور عندما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فقال: الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر". وأرى أن كل أصل من هذه الأصول له أجزاؤه مثل الإيمان بالكتب، فالإيمان بالتوراة والإنجيل والقرآن وصحف إبراهيم وموسى، أجزاء له.

---

(١) انظر بحثنا: منهج الشيخ يوسف القرضاوي في دراسة العقيدة، صـ ١١٢٦ من الكتاب التذكاري عن فضيلته ٢٠٠٣ م، مطابع الدوحة الحديثة – بدولة قطر.

وكذلك الإيمان باليوم الآخر؛ فالبعث والحساب والجنة والنار أجزاء لهذا الأصل. وكما ذكرت آنفا فإن كل جزء يأخذ حكم أصله، لكنه لا يعد أصلا قائما برأسه، ومن ثم تكون الأصول كثيرة يصعب حصرها تحت قاعدة علمية ضابطة.

ومهما يكن من أمر فإن هذه العقائد الأساسية (أي أصول العقائد) لا ينازع فيها مسلم؛ لأنها كلها ثابتة بنصوص القرآن الصريحة المحكمة القاطعة الدلالة، وقد أجمعت عليها الأمة، وباتت معلومة من الدين بالضرورة، فلا حاجة لإثباتها بالسنة؛ وما جاء منها في السنة فهو تقرير وتأكيد لما جاء في القرآن أو تفصيل له[1].

وإذا كانت أصول العقيدة من المعلوم من الدين بالضرورة ، فإن من أحكامها أنها مناط الإيمان والكفر، فمن كفر بها، أو بواحد منها فقد كفر كفراً أكبر يخرجه من الملة.

أما الفروع فهي العقائد التي لا يتحقق فيها شرط القطعية أو العلم اليقيني الجازم مثل سؤال الملكين في القبر، وما فيه من نعيم أو عذاب، ورؤية الله تعالى في الآخرة، والشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة، ومسألة الصراط، ووزن الأعمال ونحو ذلك مما سكت عنه القرآن ونطقت به السنة الصحيحة، أو جاء به القرآن الكريم، ولكن بعبارات محتملة للتأويل من قريب أو بعيد.

ويذكر هنا أنه لا ينازع علماء السنة في إثبات فروع العقيدة هذه-وغيرها- ووجوب الإيمان بها، عن طريق الحديث النبوي، إذا كان صحيح الثبوت صريح الدلالة، بشرط أن يكون في دائرة الإمكان العقلي؛ أي لا يكون مستحيلاً في نظر العقل. قال الجويني: "كل ما جوّزه العقل، وورد به الشرع؛ وجب القضاء بثبوته ... ومما ورد به الشرع (ولم يحكم العقل باستحالته): عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير،

---

(١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة ، الشيخ يوسف القرضاوي، دار الشروق، مصر، ص٩٥.

ورد الروح إلى الميت في قبره، ومنها: الصراط، والميزان، والحوض، والشفاعة للمذنبين، كل ذلك حق..." [1]

ويقول الشيخ القرضاوي: لقد أكد ذلك الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" وفي "قواعد العقائد" في الإحياء، وسار على هذا المنهج كل المصنفين من الأشاعرة والماتريدية، وردوا على المعتزلة الذين أنكروا ما صح به الحديث من أحوال البرزخ والآخرة، وشددوا النكير عليهم، كما يلمس ذلك بجلاء كل من يطلع على كتبهم.

"فإثبات العقائد بصحاح الأحاديث متفق عليه-من حيث المبدأ- بين المدرستين المتنازعتين في عصرنا، المدرسة الأشعرية والماتريدية، والتي تتمثل في الجامعات العريقة: الأزهر والزيتونة والقرويين وديوبند، وما تفرع منها وكذلك المدرسة الحنبلية ومن تبعها"[2]

وهذا يعني أن فروع العقائد تثبت بأحاديث الآحاد الصحيحة، مع أن هذه الأحاديث لا تفيد العلم اليقيني الجازم.

من أنكر بعض فروع العقيدة ليس كمن أنكر أصلاً من أصولها:

ولعل من أهم ما يترتب على التفرقة بين أصول العقائد وفروعها من أحكام مهمة هو: أن من أنكرها - أي فروع العقيدة- لا يحكم بكفره، لأن أمرها ليس من المعلوم من الدين بالضرورة، وإن كان هذا الإنكار نوعاً من الشرود عن منهج السلف وطريق أهل السنة، لكنه ليس كفراً أكبر يخرج من الملة.

ولقد ناقش بعض العلماء قول من ذهبوا إلى أن من أنكر عقيدة ثبتت بحديث صحيح (لا يفيد العلم اليقيني) يجب الحكم بكفره كفرا أكبر وإخراجه من الملة، وعزله عن أهل القبلة قائلين: إن أهل السنة بكل أصنافهم: أشعرية وماتريدية

---

(١) رسالة لمع الأدلة لإمام الحرمين الجويني، ص ١١٢-١١٣.
(٢) السنة مصدراً، للشيخ يوسف القرضاوي، ص٩٧.

وحنبلية، ومتكلمين وأثريين وفقهاء ومتصوفة، لم يكفروا الفرق المبتدعة - في نظرهم- كالمعتزلة والخوارج وغيرهم، ولم يخرجوهم من الإسلام، بل حكموا أنهم من أهل البدع لا أكثر؛ رغم إنكارهم لبعض الأحاديث - برغم استفاضة بعضها - بل ربما أوصلها بعضهم إلى مرتبة التواتر؛ وذلك لأن الكفر بإنكار المتواتر غير مجمع عليه، وإنما المجمع عليه: إنكار ما علم من الدين بالضرورة، وهذا أمر زائد عن مجرد التواتر، أو مجرد الاجماع.. ومثل ذلك: إنكار الأحاديث التي تتعلق ببعض أشراط الساعة مثل: ظهور الدجال، وما يصحبه من فتنة، ونزول عيسى ابن مريم، وقد بلغت هذه الأحاديث درجة التواتر، كما بين ذلك العلماء المتخصصون... فمن أنكرها لا يحكم بكفره، لأن الأمر ليس من العقائد المعلومة من الدين بالضرورة. ودون ذلك بيقين أحاديث المهدي، فإنها لا تبلغ هذا المبلغ، وليس في الصحيحين منها شئ صريح، وإن أوصلها بعضهم لدرجة التواتر!![1] وعلى ذلك فإنه لا يحكم بكفر من أنكر مسألة من مسائل العقيدة تثبت بحديث لا نستطيع أن نقطع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قاله. ولا ريب - عندنا - أن قاعدة التفريق بين أصول العقائد و فروعها تعد قاعدة منهجية محكمة تمنع بعض المندفعين نحو تكفير المسلمين وتفض اشتباكا مزمنا بين علماء العقيدة.

ثانياً : العقائد لا تتأسس على التقليد:

من مقتضيات هذا الأصل المنهجي الاستقلال والتحرر من العصبية ومن قيود التقليد وأغلال التعصب للمذاهب والفرق والأشخاص؛ لأن المقلّد المتعصب لمن يقلده ليس حراً في فكره وبحثه، ولأن "المقلّد على غير ثقة فيما قلّد فيه".[2] ولذلك نجده ينحرف عن القاعدة السالفة وهي: أن أصول العقائد تتأسس على اليقين وليس على الظن بحال من الأحوال. وإن هذا التقليد أو هذه العصبية التي طغت على الفرق الاعتقادية جعلت من كتب العقيدة الإسلامية - في الغالب الأعم - كتب جدال وخصام

---

(١) السابق ، ص٩٨، وبحثنا : منهج الشيخ يوسف القرضاوي في دراسة العقيدة ، والإسلام عقيدة وشريعة للإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، دار الشروق.

(٢) ابن الجوزي : تلبيس إبليس، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، د.ت، ص ٨١-٨٢.

وردود ودحوض، وهي التي دفعت بعض علماء العقيدة لتكفير أو تفسيق الآخرين، ودفعت بعضهم إلى توظيف الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب العقيدة كما سنشير إلى ذلك فيما بعد. وهكذا فإنه على الرغم من منع التقليد في باب العقائد، وجدناه سائدا في مناهج تعليم العقيدة وكتبها التراثية والمعاصرة.

ثالثاً : العقل والعقيدة :

أرى أن من حقنا أن نسأل هذا السؤال المباشر:

إذا كانت العقائد مصدرها الوحي، فهل صادر الوحي أو النقل (النص الإلهي المقدس) أيّ دور للعقل في مجال العقيدة وألغاه تماما؟!

نلاحظ أن المناهج الشائعة تقلل من مكانة العقل ودوره في مجال العقائد معللة ذلك بأن مصدر العقائد هو الوحي وليس العقل. وأرى أن هذا التوجه غير سديد لأنه يترتب على تقليل دور العقل – وربما تغييبه – عند البعض، الإقرار بالتقليد و"في التقليد إبطال منفعة العقل؛ لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر. وقبيح بمن أعطي شمعة ليستضيئ بها أن يطفئها ويمشي في الظلمات" على حد تعبير ابن الجوزي[1] رحمه الله.

---

(1) تلبيس إبليس، ص٨١.

وهو غير سديد لأن "العقل أساس النقل" بمعنى أن ثبوت الوحي والرسالة والنبوة لا يتم إلا بالعقل، فالعقل هو الذي يثبت إمكان ذلك ووقوعه بالفعل، وأن هذا الشخص المعيّن ، رسول من عند الله.. والعقل هو الحكم الأول والأخير في هذه القضية، ولا يصح هنا الاستدلال بالنقل ونصوص الوحي؛ إذ كيف يستدل بما لم يثبت بعد ؟! ولهذا قال العلماء: العقل أساس النقل"

وإذا كانت الفطرة السليمة تهدي إلى وجود الله تعالى، فإن النظر العقلي الصحيح يقتضيه[1] وقد أقام القرآن البراهين والأدلة من الآفاق والأنفس على وجود الله تعالى:

(أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ؟ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) (الطور/٣٥)

(أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ؟ بَل لاَّ يُوقِنُونَ) (الطور/٣٦)

ويتبع ذلك الأدلة العقلية التي ذكرها القرآن على وحدانية الله تعالى:

(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا) {الأنبياء/٢٢}

(أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ) {الأنبياء/٢٤}

رابعاً : أدلة القرآن نقلية وعقلية معا:

لقد شاع في كتب العقيدة ومناهج تعليمها الاستدلال بآيات القرآن على أنها أدلة نقلية في مقابل الأدلة العقلية، وهذا توجه غير سديد لأنه يضع النقل في مواجهة مع العقل ، فيما يتعلق بمسائل العقيدة وحقائقها الكبرى؛ لأن القرآن لا يكتفي بالخبر عن العقائد بل يتبعه بإقامة البراهين العقلية الساطعة عليها؛ مثل حديث القرآن عن وجود الله تعالى ووحدانيته، والبعث واليوم الآخر ....الخ.

---

(١) منهج الشيخ يوسف القرضاوي في دراسة العقيدة، ص ١١١٧.

وأذكر – هنا – أن الإمام ابن تيمية قد رأى أن هذا التصور المنهجي الخاطئ كان السبب الرئيسي وراء توزع من يصنفون في مسائل العقيدة إلى أحزاب متناحرة، حيث قال: "وبيّنّا أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر، كما تظنه طائفة من أهل الكلام والحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم، بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين والأدلة (يقصد العقلية) المبينة لأصول الدين." (١)

"وهؤلاء الغالطون الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية، صاروا إذا صنفوا في أصول الدين أحزاباً.

- ❖ حزب يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم، وأن النظر يوجب العلم، وأنه واجب، ويتكلمون في جنس النظر وجنس العلم بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل، ثم إذا صاروا إلى ما هو الأصل والدليل للدين استدلوا بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام، وهو دليل مبتدع في الشرع، وباطل في العقل.

- ❖ والحزب الثاني: عرفوا أن هذا الكلام مبتدع، وهو مستلزم مخالفة الكتاب والسنة...، فصنفوا كتبا قدموا فيها ما يدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة من القرآن والحديث وكلام السلف، وذكروا أشياء صحيحة، ولكنهم يخلطون الآثار صحيحها بضعيفها!!

وقد يستدلون بما لا يدل على المطلوب!!، وأيضا فهم إنما يستدلون بالقرآن لا من جهة دلالته!! فلا يذكرون ما فيه من الأدلة (العقلية) على إثبات الربوبية والوحدانية والمعاد!!، وأنه – القرآن– قد بيّن الأدلة العقلية الدالة على ذلك، ولهذا أسموا كتبهم: أصول السنة والشريعة، ونحو ذلك.

---

(١) معارج الوصول إلى أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول، المطبعة السلفية بمصر ، ١٣٨٧هـ ص ٥-٧.

وجعلوا أن الإيمان بالرسول قد استقر، فلا يحتاج إلى تبيين الأدلة الدالة عليه، فذمهم أولئك المتكلمون ونسبوهم إلى الجهل، إذ لم يذكروا الأصول الدالة على صدق الرسول.

وهؤلاء (يعني السلفيين) ينسبون أولئك (يعني المتكلمين) إلى البدعة بل إلى الكفر!! لكونهم أصّلوا أصولا تخالف ما قاله الرسول. [1]

والرأي عند ابن تيمية أن "الطائفتين (يقصد بعض السلفيين وبعض المتكلمين) يلحقهما الملام؛ لكونهما أعرضتا عن الأصول التي بيّنها الله في كتابه، فإنها أصول الدين وأدلته وآياته ، فلما أعرض عنها الطائفتان وقع بينهما العداوة."[2]ولو أن علماء العقيدة والكلام قد فعّلوا هذه الحقيقة الساطعة، لما وضع العقل في مواجهة مع النقل ، كما هو الحاصل في مناهج تعليم العقيدة لدى كثير من الناس.!!

---

(١) السابق ، ص ٧ – ٨.

(٢) السابق ، نفس الصفحات.

خامسا: التأويـــل لابد منه :

لقد أثارت قضية التأويل في العقائد وفي الصفات الإلهية الخبرية؛ مثل يد الله ووجهه و مجيئه .. الخ ، جدلاً واسعاً بين علماء العقيدة من المنتسبين إلى السلف والخلف؛ فلقد أول علماء الكلام هذه الصفات على تفاوت بينهم في التوسع والتضييق في ذلك. بينما رفض علماء الحديث والفقهاء (السلف) تأويل هذه الصفات رفضا قاطعا، ولم يكتفوا بذلك، لكنهم جادلوا علماء الكلام – بسبب تأويلاتهم- جدلاً طويلاً وعريضاً، ولقد شغلت مسألة الصفات الخبرية حيّزا كبيرا جدا من جهود ومناقشات علماء العقيدة، حتى بدا الأمر وكأن قضايا العقيدة الإسلامية قد اختزلت في مسألة واحده؛ هي هذه المسألة، وانقسم العلماء إزاءها إلى فريقين متصارعين، وقد نتج عن جو الخصومة هذا غلو وإسراف وتطرف؛ فرّق صفوف الأمة، وشق وحدتها، وشغلها عن بحث المهم من قضاياها وتحدياتها. والحق أن الأمر لم يكن يتطلب ذلك الصراع ، لأن بعض علماء العقيدة احترموا هبة العقل ووظفوا آلية التأويل العقلي بضوابطها المنهجية، ولكن البعض قد اشتط وأسرف في حظر التأويل وتحريمه جملة وتفصيلا، ومال إلى التقليد تحت أوصاف ومسميات أخرى.

وأرى أن التأويل المنهجي لا بد منه؛ فهو أمر قد توجبه اللغة ذاتها، وقد يفرضه الشرع، وقد يوجبه العقل. وأرى أن من يدقق في كلام العلماء يدرك أن جميعهم قد لجأوا إلى التأويل، وإن تفاوتوا في ذلك تفاوتاً كبيراً،[1]على الرغم من الصراع الذي أثير بينهم، وإننا مع التأويل المنهجي المنضبط ولسنا مع سوء التأويل بطبيعة الحال؛ وهذا يستلزم من العلماء أن يبحثوا متى يكون التأويل منهجيا منضبطا ومتى يكون فاسدا، لا أن يختلفوا حول مشروعيته من الأساس؛ لأن ذلك ينطوي على خلل منهجي يتمثل في عدم الثقة بالعقل ومن ثم تهميش دوره أو تنحيته وتعطيله؛ وهو أمر غير مقبول لا في باب العقائد ولا في غيره من أبواب الدين.

---

(١) لتفصيل ذلك، انظر بحثنا عن: منهج الشيخ القرضاوي في العقيدة، مرجع سابق.

وإن كان ذلك كذلك، فإن العلماء الذين تأولوا قد استخدموا – في رأينا– حقهم في التفكير والاستنباط العقلي، أي أنهم قد اجتهدوا، والعقائد ليست منطقة محرمة على الاجتهاد؛ لأن فروع العقائد – في نظرنا – منطقة اجتهاد بامتياز. وعلى ذلك فإن المتأولين سيثابون على الحالين؛ حال الخطأ وحال الصواب، ولا يكفرون بحال من الأحوال.

وأرى أن مؤلفاً في العقيدة مثل أبي الحسن ابن الزاغوني (ت٥٢٧ هـ) الذي عقد في كتابه المسمى (الإيضاح في أصول الدين) فصلا بعنوان: (فصل في تكفير المتأوّلين من أهل الملة!!!) كان متعطشا إلى تكفير المسلمين، وكان ينعى على الأشاعرة أنهم لا يفعلون ذلك فيقول في ذات الكتاب: "وذهبت طائفة من أصحاب الأشعري إلى أنه لا يكفر أحد من أهل الملة. ويقول ابن الزاغوني: "والدلالة على ذلك (أي على تكفير المتأولين من أهل الملة) أحاديث صحاح" ويورد – مع الأسف – أحاديث موضوعة أو ضعيفة واهية. (١)

ولعل ذلك قد دفع ابن الجوزي – وهو حنبلي مثله – أن يقول عنه: "إنه نزل إلى مرتبة العوام، وأن كتبه قد شانت المذهب، وأنه قد تكلم في الأصول بما لا يصح، وأنه ممن حمل الصفات (الإلهية الخبرية) على مقتضى الحس...". وقد خدع الشيخ القرضاوي بابن الزاغوني هذا وخلع عليه أوصافا لا يستحقها ، فجعله إماماً متفنناً في الأصول والفروع والحديث(٢).

سادساً : عدم الاستدلال بالأحاديث الضعيفة في باب العقائد:

سبق أن ذكرنا أن "أصول العقائد" ينبغي أن تتأسس على اليقين، لكن روح الخصومة والردود والجدال التي طغت بين علماء المدارس العقدية، أوقعتهم في أخطاء جسيمة؛ منها أن كثيرا من العلماء (السلف) – وهم أهل الحديث وخبراؤه

---

(١) الإيضاح في أصول الدين، تحقيق عصام السيد، رسالة ماجستير بدار العلوم، حكمتها سنة ١٩٩٩م.

(٢) انظر: المرجعية العليا في الإسلام، مكتبة وهبة، مصر ، ١٩٩٢م، ص ٣١٠.

وأهل البصر به قد ساقوا – في تقرير العقائد والاستدلال عليها – أحاديث ضعيفة أو موضوعة منكرة أو واهية، ورغم وضوح الاتجاه السلفي في الالتزام بصحة الأحاديث النبوية، فإن مؤلفين كثيرين " من علماء المذهب قد قصروا في هذا.. مما كان له أثر سيء على المذاهب(ونحن نرى أن الأثر السيء كان على المسلمين بعامة) ، وجرّاً اتباع المذهب العقلي على التهكم بما يروى في تلك الكتب (السلفية) من الآثار الموضوعة والمنكرة ، أو الضعيفة الإسناد ، أو نحو ذلك من الإسرائيليات"[1]

وأسوق نماذج من كتب العقيدة (السلفية) التي حوت بعضا من هذه الأحاديث:

١- كتاب (رد الدارمي) (ت ٢٨٢ هـ) علي بشر المريسي : نسب فيه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم: "لما قضى الله الخلق استلقى على ظهره؛ ثم وضع إحدى رجليه على الأخرى، ثم قال لا ينبغي أن يفعل مثل هذا"

٢- كتاب (السنة لابن أبي عاصم) (ت٢٨٧هـ): أورد نفس الحديث المغشوش ، وأرى من جانبي أن أثر سفر التكوين من كتاب العهد القديم Old Testament الإصحاح الأول ١-٣ واضح عليه.

٣- كتاب (السنـــة لعبد الله بن أحمد بن حنبل) (ت ٢٩٥هـ): قال حدثني أبي فقال: "كتب الله التوراة لموسى بيده، وهو مسند ظهره إلى الصخرة في ألواح من در؛ يسمع صريف القلم، ليس بينه وبينه إلا الحجاب" ..... وجاء فيه: حدثني أبي فقال: "إن العرش لمطوق بحيّة، وإن الوحي لينزل في السلاسل" .....و جاء فيه: "خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر"

وأرى أن أثر النظرية الأفلاطونية اليونانية، ولربما الهندوسية على النص واضحة. والغريب أن هذه الأحاديث المغشوشة تتكرر في كتب علماء السلف مثل كتاب ابن خزيمة (التوحيد وإثبات صفات الرب) واللالكائي (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) إلخ.

---

(١) دفع شبه التشبيه، ت. زاهد الكوثري، المكتبة التوفيقية، مصر، ص ٢٦.

٤- كتاب التوحيد لابن خزيمة ت ٣١١ هـ : جاء فيه: أن الله تعالى ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل... ثم ينزل في الساعة الثالثة إلى سماء الدنيا بروحه وملائكته، فينتفض فيقول: قومي بعزتي".

٥- كتاب الإيمان لابن منده ت ٣٨٧ هـ: يقول عن تجلي الله تعالى للمؤمنين ورؤيتهم له سبحانه: "إن الله يتجلّى يضحك حتى تبدو لهواته وأضراسه".

٦- كتاب الإبانة لابن بطة ت ٣٩٥هـ: جاء فيه عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من قال: القرآن مخلوق، فقد كفر بالله عز وجل".

٧- كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ت٤١٨هـ: أورد حشداً كثيراً من الأحاديث المغشوشة يضيق المقام عن سوقها.

٨- كتاب (الإيضاح في أصول الدين) لابن الزاغوني ت ٥٢٧ هـ: سبق وأن أشرت إلى إيراده أحاديث موضوعة وضعيفة كثيرة جدا؛ وكفّر المتأولين من أهل الملة بناء عليها.

٩- كتاب كلمة الإخلاص وتحقيق معناها للحافظ ابن رجب الحنبلي(ت ٧٩٥ هـ): ضم عدداً كبيراً من تلك الأحاديث المغشوشة في صفحات ٢٦، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٥، ٦٧، من نشرة ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي. [١]

وينبغي أن نصحح هنا فكرة شاعت بين كثير من العلماء ، هي أن علماء الكلام؛ معتزلة في الأساس، وأشاعرة وماتريدية بدرجة أقل، هم الذين أدخلوا ما أسماه الشيخ القرضاوي (الأحاديث المغشوشة) إلى كتب العقيدة حيث قال: "أما المعتزلة منهم أعداء السنة والحديث، أجهل الناس به، وأجرأهم عليه، كذبوا بالصحاح، وجحدوا المستفيض، وشككوا في المتواتر، بل أنكروه، فقد عوّلوا على رأيهم، ولم يحاولوا أن يستضيئوا من مشكاة النبوة ويقبسوا منها.... أما المتكلمون داخل إطار أهل السنة فلم يسلموا من رذاذ المعتزلة، فربما ردوا بعض الصحيح أو أغفلوه لعدم علمهم به، وقبلوا المردود والموضوع واستشهدوا به." [٢]

---

(١) وانظر كذلك: تحقيق كتاب اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للدكتور أحمد سعد حمدان، نشرة الرياض، مواضع متفرقة، وقد خرج الكتاب هذه الأحاديث.

(٢) المرجعية العليا، ١٤٥ – ١٤٦، مرجع سابق.

وأظن أن ابن تيمية السلفي الكبير كان أعدل حكما من الشيخ يوسف القرضاوي حيث حكم على المدرستين معا بارتكاب نفس الخطأ الجسيم؛ فقال:

"إن الطائفتين يلحقهما الملام" ثم التفت إلى بعض السلفيين فقال عنهم إنهم يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع!! وبآثار مفتعلة!! وحكايات غير صحيحة!! ويذكرون من القرآن والحديث مالا يفهمون معناه!!!، ثم إنهم – بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف – قد يكفرون ويبدّعون أقواماً من أعيان الأمة ويجهّلونهم.

ويقول عنهم: "العجز والتفريط الواقع في المنتسبين إلى السنة والحديث، فهم تارة يروون مالا يعلمون صحته!، وتارة يكونون كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني...." لكنهم يخلطون الآثار صحيحها بضعيفها!!!، وقد يستدلون بما لا يدل على المطلوب.

ويقول عنهم:"في بعضهم من التفريط في الحق، والتعدي على الخلق، ما قد يكون خطأ مغفورا، وقد يكون منكرا من القول وزورا، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب العقوبات، فهذا لاينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من ذلك عجائب!! [1]

إذا كان من المسلم به– لدى جميع المذاهب والمدارس– أن العقائد لا تتأسس إلا على اليقين والجزم، فكيف حشيت كتب العقيدة بهذا الكم الهائل من "الأحاديث المغشوشة"؟!، ويلاحظ أن بعض مناهج تعليم العقيدة – اليوم– لا تدقق في تنقية كتبها من هذه الأحاديث المغشوشة، وتعيد إنتاجها مرة أخرى متدثرة بدعوى أن مصدر العقيدة النقل ولا علاقة للعقل بها.

---

(١) معارج الوصول، ص٥-٧، ونقض المنطق لابن تيمية ، ص٢٢-٢٣، ط السنة المحمدية.

سابعا: العلاقة بين الدين والعقيدة:

يتكون "الدين Religion" من العقيدة أو الإيمان Faith والعمل الصالح. والعمل الصالح يشتمل على العبادات والشعائر، والأحكام أو التشريعات والأخلاقيات أو القيم والمثل العليا، أي أن معادلة الدين يرمز لها:

(الدين = العقيدة (الإيمان) + العمل الصالح)

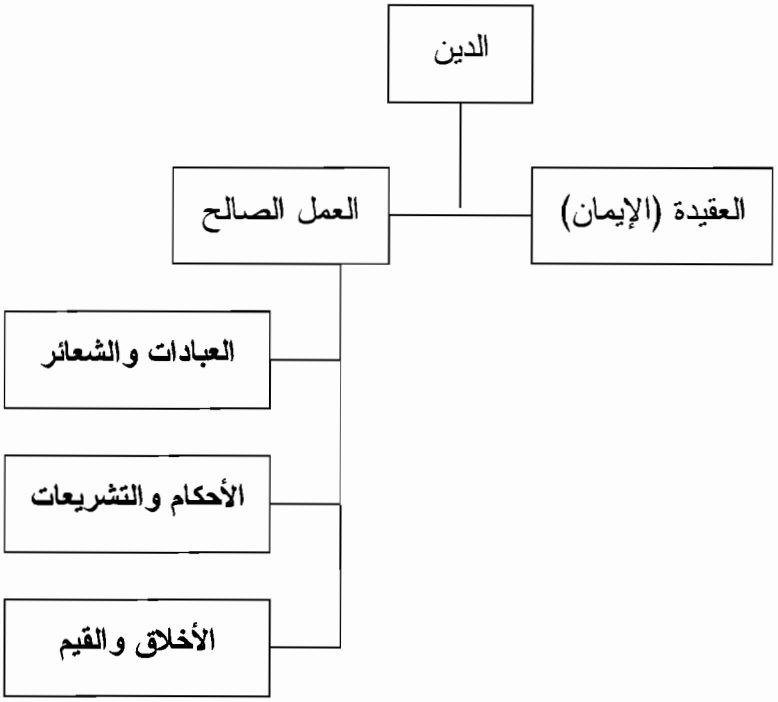

ولقد ربط القرآن الكريم بين الإيمان (العقيدة) والعمل الصالح ربطا جازما لا تنفك عراه. لكن الإيمان وإن كان يمثل جزءاً من الدين إلا أنه الجزء الخفي لأن محله أو أداته هي القلب، وأعمال القلوب خفية، لكن الإيمان – وهو الجانب الخفي– يمثل روح الدين التي تتحكم في الأعمال وتوجهها.

ينبغي أن نركز في مناهج تعليم العقيدة على هذه الحقيقة المركزية وهي الربط الوثيق بين "الإيمان والعمل الصالح". أما الحديث عن العقائد مبتوتة الصلة عن العمل الصالح فيشبه أن يكون فلسفة أو ثقافة، وشتان بين العقيدة وكل من الفلسفة والثقافة. إن جوهر الدين وحقيقته تتمثل في الجمع والتلازم بين طرفيه أو جانبيه؛ أي بين الإيمان (الاعتقاد) والعمل الصالح. يقول عز من قائل:

"إن الذين قالوا ربنا الله (إيمان) ثم استقاموا (وَعَمِلَ صَالِحًا)" (سورة فصلت ٣٠)

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (الكهف/١٠٧)

فعلى قدر صحة الإيمان ورسوخ الاعتقاد يكون صلاح الأعمال واستقامة السلوك، ومن ثم يتحقق الفوز والسعادة، وسوف نشير إلى ذلك عند حديثنا عن ثمرة الإيمان والاعتقاد.

ثامناً : فطرية التدين أو الاعتقاد:

يرى كثير من أصحاب العقائد أن "الدين فطرة" بمعنى أن الإنسان يولد ومعه دينه؛ أي أنه يولد مسلما، أو يولد مسيحيا أو يهوديا، أو حتى هندوسيا أو بوذيا. ويرى كثير من علماء العقيدة المسلمين أن ديانة الإسلام أو عقيدة التوحيد هي الفطـــرة التي فطر الله تعالى الناس عليها ، ويستدلون على ذلك بقول الله تعالـــى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (الروم/٣٠) .

ولهم في ذلك كلام طويل لا مجال لسرده هنا. والحق أن "التدين" بمعنى: النزوع إلى الاعتقاد في قوة متعالية مفارقة مطلقة وتقديسها وعبادتها والاحتماء بها - نزعة فطرية جبلّية يولد كل إنسان مزوداً بها، ولا يتعلمها من كتاب ولا حساب، ولعل ذلك يفسر ظهور التدين - بمعنى اتخاذ ديانة ما، أو العاطفة الدينية لدى جميع الأسوياء من الناس في كل زمان ومكان.

ثم يتدخل الأبوان – بشكل مباشر أو غير مباشر– أو المجتمع والبيئة المحيطة بالإنسان؛ إلى أن يلبي الإنسان عاطفته الدينية الفطرية بصورة ما من صور الاعتقاد والتدين، ولذلك يلاحظ أن جميع الناس متدينون بشكل ما من أشكال التدين أو الاعتقاد ، أو هو الإقرار بالربوبية – إن شئت – وذلك تأسيسا على قانون السببية وفطريته في النفس البشرية. وهذا يفسر لنا الواقع الماثل في أن الإنسان الذي يولد في بيئة إسلامية ينشأ مسلما، والذي يولد في بيئة هندوسية ينشأ هندوسيا، وهكذا، إلى أن تتاح له فرصة ما ليتفكر في الأديان والعقائد ويقارن بينها ويختار لنفسه بنفسه ديانة منها.

وإذا كان الإنسان يشبع حاجته الدينية الفطرية – وهي من الحاجات الأساسية له – عن طريق ما يرثه من والديه ومجتمعه، فإن هذه الوراثة تشكل قيدا على عقله، وتحجر عليه – كثيراً أو قليلاً – أن يتفكر بحرية وتجرد في الأديان المنتشرة على الساحة ليختار أمثلها طريقة وأقومها شرعة وأرشدها منهاجاً.

وأنا لست –هنا– بصدد التساؤل عن مدى المسؤلية التي سيتحملها الإنسان الذي ضيقت الوراثة عقله وهمشت فرصته في اختيار العقيدة والدين، لكني على يقين من أنه كلما أحاط قيد هذه الوراثة بالعقل، انكفأ هذا الإنسان المتدين على ذاته، فلم ير غيرها، وتهيأت الفرصة لوقوعه في التعصب والتطرف الديني. وبسبب ذلك نرى الصراعات الدينية تكاد تشعل العالم بحرائقها، ولا حل لذلك سوى؛ تقرير:

تاسعاً : حق الإنسان في اختيار عقيدته:

فالإنسان حر في اختيار دينه؛ لا يجبره أحد على تغيير دينه، أو الدخول في دين ما على غير اختياره وإرادته. ولقد كانت القاعدة العامة – قبل الإسلام – أن الناس على دين ملوكهم؛ أي أن ملوكهم كانوا يصادرون حقهم في اختيار ديانتهم بأنفسهم وبإرادتهم الحرة. فأعاد الإسلام هذا الحق المصادر للناس جميعا وأعلن القرآن ذلك في نصوص كثيرة قاطعة محكمة؛ قال تعالى:

"لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ " البقرة ٢٥٦

"فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ " الكهف ٢٩

"أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ " يونس ٩٩

"أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ " هود ٢٨

وآيات القرآن متضافرة على توكيد حق الإنسان في اختيار ديانته وعقيدته بحرية تامة غير منقوصة؛ يقول الله تعالى مبينا وظيفة الرسل ، وأنها محصورة في البلاغ المبين فحسب:

(إن عليك إلا البلاغ) الشورى ٤٨
(لست عليهم بمسيطر) الغاشية ٢٢
(إنك لا تهدي من أحببت) القصص ٥٦

ويبين القرآن للمسلم أنه ليس مكلفا أن يحاسب الكفار على كفرهم، أو يعاقب الضالين على ضلالتهم، فهذا ليس إليه، وليس موعده هذه الدنيا، إنما حسابهم إلى الله تعالى يوم الحساب، وجزاؤهم متروك إليه في يوم الدين.

وينبغي أن نشير – هنا – إلى ما سمي في كتب الفقه الإسلامي بحد الردّة، وأن نذكر أن (ردة العقيدة) بمعنى تلك الردة الناشئة عن تلك الوساوس والشبهات والتوهمات ليس على صاحبها حد، وإنما لصاحبها الحق على علماء المسلمين في المناقشة والتوضيح والبرهنة والإقناع، وأن تكون هذه المناقشة مفتوحة لا تحدد بثلاثة أيام أو أكثر أو أقل، وإنما يناقش أبدا، وهذا ما أفهمه من قولهم: يستتاب أبدا.

أما إن اقترف المرتد إلى – ردته – جرائم أو جنايات أو فساد في الأرض كما ورد في الأحاديث التي تحدثت عن قتل بعض المرتدين، فإن عقوبة القتل لم تقع عليهم بسبب ردتهم العقائدية، ولكن بسبب الجرائم التي ارتكبوها[1] أما تلك الحروب التي سميت في صدر الإسلام "بحروب الردّة" في صدر خلافة الصدّيق رضي الله عنه، فهي حروب ضد خارجين على قانون الدولة وسلطانها، بمعنى أنها حروب ضد ثائرين انفصاليين؛ فهي ردة سياسية دستورية جماعية؛ لأن الردة (ردة العقيدة) تكون فردية غالباً وليس جماعية.

لقد شهد التاريخ الإسلامي محاولة نبيلة لإعادة حق الناس في اختيار ديانتهم بحرية وإرادة، ذلك الحق الذي سلبه منهم ملوكهم وأباطرتهم، فقاتل المسلمون أولئك الملوك لكي يعيدوا للناس حقهم السليب في اختيار عقائدهم، تلك الغاية النبيلة هي التي تحركت من أجلها الجيوش الإسلامية في فتوحاتها وغزواتها، وإن كان ذلك لا ينسينا أن تلك الجيوش قد انحرفت في بعض الأحيان عن أهدافها الجليلة وتحركت لأسباب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية خالصة.

عاشراً: الإسلام يقر بتعددية الأديان والعقائد في العالم:

إذا كان الإنسان حراً في اختيار عقيدته ، فلا بد من الإقرار بتعددية هذه العقائد والأديان لكي يختار الإنسان بحرية وإرادة واحدة منها.

جاء في "تفسير المنار": أن حكمة الله تعالى اقتضت تعدد الشرائع ومناهج الهداية، قال تعالى: "لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً," المائدة ٤٨

(١) راجع كتابات الدكتور محمد سليم العوا عن الردة ، فهي جديرة بالتأمل.

وما كان ذلك إلا لأن الله تعالى قد منح هذا النوع من خلقه (الإنسان) الحرية والاختيار فيما يفعل ويدع .." فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ " الكهف ٢٩..." وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ " هود ١١٨-١١٩

قال المفسرون: أي للاختلاف خلقهم؛ لأنه منحهم العقل والإرادة، فاقتضت مشيئته أن يختلفوا."

والإقرار بتعددية العقائد والأديان في العالم يعد أساساً راسخاً للتسامح مع المخالفين في الدين، من كل الأطراف؛ يقول الشيخ يوسف القرضاوي: "لقد أرسى القرآن الأساس العقدي لهذا السلوك الرفيع (التسامح مع المخالفين) حيث قرر حقيقتين في غاية الأهمية ، في نظر المخالفين في الدين، بعضهم إلى بعض:

الأولى: اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله تعالى، التي لا تنفك عن حكمته، والتي لا راد لها، ولو شاء سبحانه لأنشأهم خلقا آخر يجبرون فيه على اختيار دين واحد وسلوك واحد ، لا مجال فيه لتمايز أو اختلاف..الخ

والثانية: أن الحكم بين المختلفين في الدين ومجازاة كل منهم على ما آمن به من حق، أو اعتقده من باطل: ليس إلى الناس اليوم، بل هو إلى الله تعالى يوم القيامة" (١)

ولو دققنا النظر في قول الله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة، (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) الحج ١٧ . نلاحظ أن الآية جمعت الديانات والعقائد جميعاً، وأوكلت أمر الفصل بينهم إلى الله تعالى يوم القيامة.

---

(١) راجع بحثنا عن منهج الشيخ القرضاوي في دراسة العقيدة، ص ١١٢٠، مرجع سابق.

كما أن التنوع والتعدد في العقائد والأديان – كما نراه على أطلس توزيع الأديان في العالم – يؤكد أن التعددية سنة إلهية ثابتة ماضية، فالواحدية لله تعالى، وكل ما عداه يحكمه قانون التعدد والكثرة والتنوع.

ويجمع الله تعالى أصحاب الأديان المتعددة جميعاً ويضعهم في ميزان واحد، فمن تحقق فيه الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر، فقد فاز ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون، أي أن السباق والتنافس من أجل "الإيمان بالله واليوم الآخر وما يقتضيه ذلك ضرورة من عمل صالح " ، قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ " البقرة ٦٢.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المسلمين لديهم حساسية من تعبير (التعددية الدينية) Diversity أو Pluralism وأن تلك الحساسية نابعة من قراءتهم لقول الله تعالى :"إن الدين عند الله الإسلام" وقوله تعالى: (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) سورة (آل عمران/٨٥).

والآية الكريمة الأولى تتحدث عن "الدين عند الله" بينما نحن نتحدث عن الأديان عند الإنسان، فالدين المقبول عند الله واحد بينته الآية الكريمة الثانية بأنه "الإسلام" أي التسليم لله أو إسلام الوجه له سبحانه. Submission to Allah

وأرى أن تأكيد مناهج تعليم العقيدة على هذه الحقائق الثلاث الأخيرة (فطرية التدين، وحرية الإنسان في اختيار عقيدته، والتعددية الدينية) يعزز قيم حتمية الاختلاف والتنوع والتعدد، وقبول الآخر، والتسامح معه، وهي قيم إسلامية أصيلة، ويخفف في –ذات الوقت– من غلواء التعصب الديني البغيض، وكراهية الآخر، لا لشئ إلا لأنه مختلف عنها في العقيدة والدين.

أما العداوة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، فتلك قضية أخرى لها قوانينها وأحكامها الخاصة بها. وإن دراستي المقارنة للعقائد والأديان، أوقفتني بوضوح على أنه توجد مساحة للاتفاق ومساحة أخرى للاختلاف بين جميع الأديان؛ السماوي منها والوضعي على سواء، والاتفاق لا يرفع الاختلاف حتما لقول الله تعالى "ولذلك خلقهم" أي لأجل الاختلاف، فلم يبق لنا إلا أن نقر بهذا الاختلاف ونتعايش معه.

حادي عشر: الكفار أنواع، والكفر درجات:

لابد من تحديد مصطلح (كافر) تحديدا دقيقا، فالكافرون أنواع؛ منهم أهل الكتاب، ومنهم المشركون، ومنهم الجاحدون الملحدون الدهريون، يقول الشيخ يوسف القرضاوي -في مقدمة رسالته: (موقف الإسلام العقدي):- قد بينت أن كفر أهل الكتاب لا يعني أنهم ملاحدة منكرون للألوهية، فليس هو كفر إلحاد وجحودا بالله تعالى ولقائه ووحيه، ولكنه كفر تحريف وتبديل للدين وتشويه لعقيدة الألوهية والنبوة. وأننا نعتقد كفرهم بديننا، كما يعتقدون هم كفرنا بدينهم، وهذا من حقهم كما هو من حقنا. وأنهم – مع هذا – لهم منزلة خاصة باعتبارهم أهل دين سماوي في الأصل، ويشاركوننا في مجمل الإيمان بالله والوحي، وبالدار الآخرة، وبعبادة الله، وبالقيم الأخلاقية.

ولهذه المنزلة أجاز لنا الإسلام أن نأكل ذبائحهم ، ونتزوج نساءهم ، مع اعتقادنا بكفرهم ، وهذه قمة التسامح مع المخالف. ويناقش الشيخ شبهة أو لبساً يقع فيه البعض بزعمهم أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ليسوا كفارا ، فإن كانوا يقصدون أنهم ليسوا ملحدين منكرين للألوهية والوحي ، فهذا ادعاء صحيح ، ولا يجوز الخلاف فيه .

وإن كانوا يقصدون أنهم ليسوا كفارا بدين محمد ورسالته وقرآنه وهو المراد من إطلاق الكفر عليهم – فهذه دعوى باطلة من غير شك ، والناس بهذا المعنى ينقسمون إلى قسمين لا ثالث لهما ، إما مسلم ، وإما كافر . فمن ليس بمسلم هو

كافر, ولكن الكفر أنواع كما ذكر من قبل ، فهنالك كفار من أهل الكتاب ، وكفار من المشركين ، وكفار من الملحدين .

ومن هنا تجد المسيحي يؤمن حسب عقيدته – بأن المسلمين كفار ، ولا يعني أنهم كفار بالله ، بل كفار بعقيدته المسيحية بما فيها من تثليث وغيره وهذا صحيح، وإذا لم يعتقدوا ذلك في المسلمين كانوا كاذبين في دينهم أو مجاملين للمسلمين . وكذلك الحال حين يعتقد المسلم أن اليهود والنصارى كفار ، فإنه لا يعني أنهم ملحدون بل كفار بعقيدة الإسلام وبرسالة محمد صلى الله عليه وسلم[1] .

أما الكفر نفسه فينقسم إلى كفر أكبر وكفر أصغر . والكفر الأكبر هو الذي يخرج الإنسان من الملة بالنسبة لأحكام الدنيا، ويوجب له الخلود في النار بالنسبة لأحكام الآخرة. والكفر الأصغر قد يوجب لصاحبه الوعيد بدخول النار دون الخلود فيها ، ولا يخرج صاحبه من ملة الإسلام ، وإنما يدمغه بالفسوق والعصيان فالكفر الأكبر يتحقق بالإنكار أو الجحود المتعمد لما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، أو بعض ما جاء به مما علم من الدين بالضرورة، و الكفر الأصغر يتحقق باقتراف المعاصي التي يخالف بها أمر الله تعالي. وفيه جاءت أحاديث كثيرة مثل (من حلف بغير الله فقد كفـــر) ، أو (فقد أشرك) ، (ســـباب المسلم فسوق وقتاله كفـــر) و (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) ، (لا ترغبوا عن آبائكم فإن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم) ، (من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما)

تثبت الأدلة أن الكفر الوارد في هذه النصوص – وغيرها كثير – ليس الكفر الناقل عن الملة ، ذلك لأن الصحابة قد تقاتلوا ، ولم يكفر بعضهم بعضا بذلك ، والمنقول عن الإمام على رضي الله عنه أنه لم يكفر من قاتله في معركة الجمل أو صفين ، وإنما اعتبرهم بغاة ، كما أثبت القرآن إيمان الطائفتين المقتتلتين (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ

---

(١) انظر بحثنا عن منهج الشيخ يوسف القرضاوي في دراسة العقيدة.

الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) (الحجرات/٩) ، وكما أثبت الأخوة الدينية لهم فقال (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) (الحجرات/١٠)

ومثل ذلك حديث : (من قال لأخيه يا كافر) فقد أثبت الأخوة بينهما وهي لا تثبت بين مسلم وكافر ، فدل ذلك على أنه لم يخرج من دائرة الإسلام بقوله. ومثل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد " ومثله قوله "من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك" فلم يعتبره أحد من علماء المسلمين طوال القرون الماضية كفراً مخرجا عن الملة ، وردة عن الإسلام . وما زال الناس – في مختلف الأزمنة – يحلفون بغير الله ، ويصدقون العرافين والكهان ، فينكر عليهم أهل العلم والدين ، ويضللونهم أو يفسقونهم ، ولكن لم يحكموا بردتهم ، ولا فرقوا بينهم وبين نسائهم ، ولا أمروا بعدم الصلاة عليهم عند موتهم ، أو بعدم دفنهم في مقابر المسلمين[١].

ولقد علق ابن القيم على هذه الأحاديث التي أطلقت وصف الكفر على بعض المعاصي قائلا : القصد : أن هذه المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر ، فإنها ضد الشكر الذي هو العمل بالطاعة ، فالسعي إما شكر وإما كفر.

أما الكفر الأكبر فيقابله الإيمان ، فيقال : مؤمن وكافر ، كما في قوله تعالى " فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ " البقرة / ٢٥٣ والكفر الأصغر يقابله الشكر ، فالإنسان إما شاكر للنعمة ، أو كافر بها غير قائم بحقها ، وإن لم يكفر بمنعمها، قال تعالي في وصف الإنسان (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) الإنسان /٣

وقال سبحانه: (وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ) النمل / ٤٠

---

(١) منهج الشيخ القرضاوي في دراسة العقيدة.

ولقد تناول علماء كثيرون هذه المسألة مثل الإمام البخاري والإمام الحليمي والإمام أبي عبيد القاسم بن سلام وابن تيمية وغيرهم[١]. وقد وضع البخاري في كتاب الإيمان عدة أبواب للرد على الخوارج الذين يكفرون المسلمين باقتراف الكبائر ، منها : باب " كفر دون كفر" وباب : " كفران الإحسان " وقد فصل ذلك ابن حجر في فتح الباري .

وعبارة " كفر دون كفر" وردت عن ابن عباس وبعض التابعين في تفسير قوله تعالى (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (المائدة/٤٤). وقد ذكر البخاري في صحيحه أيضا باب " ظلم دون ظلم " هذا وقد توسع أبو عبيد القاسم بن سلام في معالجة هذه المسألة وخلاصة رأيه أن (الآثار المرويات بذكر الكفر والشرك ووجوبهما بالمعاصي ، فإن معناها عندنا ليست تثبت على أهلها كفراً ولا شركاً يزيلان الإيمان عن صاحبه ، إنما وجوبها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون[٢].

وقد قسم العلماء الكفر إلى أكبر وأصغر تأسيساً على ما جاء في الحديث النبوي بشأن الشرك "أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر"[٣]

ثاني عشر: إمكان اجتماع بعض شعب الإيمان مع بعض شعب الكفر أو النفاق أو الجاهلية

يذكر العلماء أن الإيمان قد يجامع شعبة أو أكثر من شعب الكفر، أو النفاق أو الجاهلية ، وقد حسب كثيرون أن المرء إما أن يكون مؤمنا خالصا أو كافرا خالصا ولا وسط بينهما. وقريب منه – كما يذكر الشيخ يوسف القرضاوي من يقول إما

---

(١) انظر كتابنا (الإيمان : حقيقته وأثره في النفس والمجتمع) دار الجيل ، بيروت، وقد سقنا فيه نصوصاً مطولة من رسالة القاسم بن سلام عن (الإيمان) ومن كتاب الحليمي (المنهاج في شعب الإيمان) نشرة بيروت.

(٢) السابق ، ص ١١٠

(٣) أخرجه البزار من حديث ابن عمر مرفوعاً بسند رجاله رجال الصحيح كما قال المنذري والهيثمي.

مسلم محض أو جاهلي محض ولا ثالث لهذين الصنفين، وهذه طريقة بعض الناس حيث يركزون النظر على الأطراف المتقابلة دون الالتفات إلى الأوساط، ولا عجب أن نجد فئة من الناس إذا وجدت فردا أو مجتمعا لا يتحقق بصفات الإيمان الكامل بل توجد فيه بعض خصائص النفاق ، أو شعب الكفر ، أو أخلاق الجاهلية ، سارعت إلى الحكم عليه بالكفر المطلق ، أو النفاق الأكبر، أو الجاهلية المكفرة ، لاعتقادهم أن الإيمان لا يجامع شيئا من الكفر أو النفاق بحال، وأن الإسلام والجاهلية ضدان لا يجتمعان ... و هذا صحيح إذا نظرنا إلى الإيمان المطلق والكفر المطلق ، أما مطلق إيمان وكفر ، أو مطلق إيمان ونفاق ، أو مطلق إسلام وجاهلية فقد يجتمعان كما دلت على ذلك النصوص ففي الصحيح أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال لأبي ذر ، رضي الله عنه، وهو من هو في سابقة إسلامه وجهاده: (إنك امرؤ فيك جاهلية)

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم – قد ذكر شعب الإيمان وشعب النفاق وقال : (من كانت فيه شعبة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها).

وينقل عن ابن تيمية قوله : وطوائف من أهل الأهواء – من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة – يقولون : لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من ادعى الإجماع على ذلك ، ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول، بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد وقالوا : لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ومعصية يستحق عليها العقاب ولا يكون الشخص الواحد محموداً من وجه مذموماً من وجه ولا محبوباً مدعواً له من وجه ، ومسخوطاً ملعوناً من وجه ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعا عندهم ، بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى عندهم، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار ، أو الشفاعة في أحد من أهل النار[1] .

---

(١) ظاهرة الغلو، للشيخ يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ص٥٨-٦٧.

ويلحق بذلك أن المؤمنين تتفاوت مراتبهم في الطاعة قال تعالى :

(ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) (فاطر/)٣٢.

لو قرأنا الآية مرة ثانية لاحظنا أن هذه الأصناف – على مافي بعضهم من عوج وتقصير وظلم للنفس – داخلون في الذين اصطفاهم الله من عباده ، وأنهم من أهل الجنة[1].

ولا ريب أن فهم هذه القواعد الاعتقادية وإشاعتها بين عموم الناس، يكبح جماح المندفعين نحو التكفير والإقصاء.

ثالث عشر: كل ماعدا الشرك الأكبر وكفر الجحود والإنكار فهو تحت إمكان المغفرة :

هذه القواعد يوضح بعضها بعضا وهى تنص على أن الذنب الذي لا يغفر هو (الشرك الأكبر) بالله تعالى وهو اتخاذ إله أو آلهة مع الله تعالي ، وهو المراد في الآية الكريمة : (إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء وَمَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيدًا) (النساء/١١٦). وحديث البخاري يؤكد هذه القاعدة العقدية المهمة فقد روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحوله عصابة من أصحابه ، قال : (بايعوني على ألا تشركوا بالله شيئا ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا في معروف . فمن وفي منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له . ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله ، فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه).

---

(١) السابق ، نفس الصفحات.

فالحديث – كما يرى أهل العلم – واضح الدلالة على أن ارتكاب الموبقات التي اشتملت البيعة على اجتنابها ، لا يخرج صاحبها من الإسلام ، بل من عوقب عليها كانت العقوبة طهارة له وكفارة ، وإلا فهو تحت المشيئة . وينقل الشيخ القرضاوي عن المازري قوله : في الحديث رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي– صلى الله علية وسلم– أخبر أنه تحت المشيئة ، ولم يقل: لابد أن يعذبه .

وينقل عن الطيبي قوله: فيه الإشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد إلا من ورد النص فيه بعينه[1]. وننقل بدورنا عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٤٤ هـ) قوله: (إن الذي عندنا أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيمانا ولا توجب كفراً، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه) [2].

ويلتفت الإمام أبو عبد الله الحسين الحليمي (ت ٤٠٣ هـ) – وهو شيخ البيهقي التفاتة لغوية ذكية – لم أجدها عند غيره – تتعلق باستخدام الفعل الماضي (آمن) فهو إما أن يتعدى إلى مسنده بحرف الجر باء فيقال (آمن به) ومنه قوله تعالي (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّه) (البقرة/٢٨٥)، وقوله تعالى (آمنوا بالله ورسوله) (النساء/١٣٦) وإما أن يتعدى بحرف الجر اللام فيقال (آمن له) ، ومنه قوله تعالى (فأمن له لوط) العنكبوت/٢٦، وقوله تعالى(أنؤمن لك واتبعك الأرذلون) الشعراء/١١١ وقوله تعالى (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم) (آل عمران /٧٦). ويرتب الحليمي على هذا أن (الإيمان بالله) يختلف عن (الإيمان لله) ويقول: الإيمان بالله تعالي جده : إثباته والاعتراف بوجوده ، والإيمان له : القبول عنه والطاعة له وكذلك : الإيمان بالنبي: إثباته والاعتراف بنبوته والإيمان للنبي : موافقته والطاعة له. ويذكر الحليمي : إذا كان الإيمان بالله أو برسوله : الاعتراف به والإثبات له ، كان الكفر به : جحوده والنفي له والتكذيب به .

---

(١) ظاهرة الغلو، ص ٤٩-٥١، وبحثنا : منهج الشيخ القرضاوي في دراسة العقيدة، ص ١١٣٩.
(٢) كتاب الإيمان، ص ٤٠.

فأما الأعمال : فإنها إيمان لله ولرسوله – بعد وجوب الإيمان به– والمراد به: إقامة الطاعة على شرط الاعتراف المتقدم، فكان الذي يقابله هو الشقاق والعصيان ، دون الكفر. وعلى ذلك قلنا إن تارك الاتباع – مع الثبات على التصديق – فاسق وليس بكافر والله أعلم[1].

وأحسب أن إشاعة هذه المفاهيم في مناهجنا التعليمية يساعد على فهم حقيقة العقيدة وحدود الإيمان من ناحية ، وعلى تضييق أو سد مسالك التكفير بغير علم صحيح أو حجة وبرهان من ناحية أخرى.

رابع عشر : خصائص العقيدة الإسلامية :

ينبغي أن تبرز مناهج تعليم العقيدة الخصائص التي تميزها عن بقية العقائد على خريطة أو أطلس عقائد العالم المعاصر ، ويذكر في هذا المقام أنها :

- عقيدة التوحيد الخالص الذي يعد عنوانا وشعارا لهذا الدين، وقد أصبح ذلك مستقراً في أدبيات علماء العقائد والأديان في الشرق والغرب[2].
- وأنها واضحة سهلة يسيرة لا غموض فيها ولا تعقيد ، يفهمها المفكر والفيلسوف ، كما يفهمها العامي من الناس.
- وأنها عقيدة مبرهنة لا تسعى إلى تقرير حقائقها بالإلزام والإكراه ، ولا يقال لأتباعها : اعتقد وأنت أعمى ، أو : آمن ثم اعلم ، أو : أغمض عينيك واتبعني أو الجهالة أم التقوى ، أو آمن بهذا لأنه محال ، كما كان يقول فيلسوف المسيحية الأشهر القديس أوغسطين ، ولكن فلاسفتها يقولون: إن إيمان المقلد لا يقبل والله تعالى يقول : قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين (البقرة ١١١)، وقوله تعالى: (فاعلم أنه لا إله إلا الله).

---

(١) المنهاج في شعب الإيمان، ص ٢٤، وانظر كتابنا: الإيمان ، ص ٧٩-٨١.
(٢) انظر بحثنا : الإسلام في كتابات علماء مقارنة الأديان الغربيين، في كتابنا: بحوث في مقارنة الأديان، نشر دار الفكر العربي، مصر.

- وأنها عقيدة شاملة ، أي أنها تفسر كل القضايا الكبرى التي تشغل الفكر الإنساني وتلح عليه مثل قضية الألوهية ، وقضية الكون ، وقضية الإنسان، وقضية النبوة ، وقضية المصير. ودارسو العقائد والأديان يعلمون أن بعض العقائد تعني بقضية الإنسان ، دون قضية الألوهية (مثل البوذية والطاوية) أو بقضية الألوهية دون قضية النبوة مثل (الهندوسية في بعض مراحلها وعند بعض فرقها) أو دون قضية الجزاء الأخروي.... إلخ[1]. وهناك خصائص أخرى لهذه العقيدة ولست أشك أن محاولة التعرف على خصائص عقيدتنا يمنحنا فرصة الإطلال على العقائد الأخرى للتعرف على واقع حالها، وتبين المتفق والمختلف منها، والنظر إلى أنفسنا في مرآة غيرنا.

خامس عشر : فاعلية الإيمان (العقيدة) في الحياة الدنيا:

توسع الباحثون – قديمًا وحديثاً – في ذكر منافع الإيمان وآثاره الإيجابية على المؤمنين في الدار الآخرة؛ ففيه تكون النجاة من الخلود في النار والفوز بالجنة، وهذا حق ولكنهم لم يبينوا للناس– كما ينبغي– الآثار الإيجابية المباركة للإيمان في حياة الناس هذه ،أي:حياتهم الدنيا أو فاعلية الإيمان ، والطاقات الهائلة التي يفجرها في نفس الفرد والمجتمع على السواء[2]. والحق أن الشيخ القرضاوي قد فتح عليه في معالجة هذه المسألة ، فأصّل لها وفصّل، وأفرد لبحثها كتاباً قائماً برأسه هو كتاب (الإيمان والحياة) وإن هذا البحث ليعد من معالم التجديد في دراسة العقيدة الإسلامية ، كما أن معالجته وبيانه لثمرات الإيمان في هذه الحياة وآثاره على المؤمنين قد سدت نقصاً وأكملت خللاً في الدراسات التراثية والمعاصرة للعقيدة ، ومن المهم إكمال ما بدأه الشيخ وتفصيله وتعميقه. والله الموفق .

---

(١) انظر بحثنا: منهج الشيخ القرضاوي في دراسة العقيدة، ص١١٤٥.

(٢) انظر: الإيمان والحياة للشيخ القرضاوي، والمرجع السابق.